حتى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، الى جانب ١٩ جريحاً مدنياً (هارتس، ٢١ جريحاً مدنياً (هارتس، ٢١ / ١٩٨٧). غير ان المصادر الاسرائيلية الرسمية اشارت الى ارتفاع تلك الارقام الى ٢١ جريحاً عسكرياً و ١٩ مدنياً حتى ٢٤ من الشهر ذاته (السفير، ٢٤ / ١٩٨٧). وقد أكد نائب رئيس الاركان، ايهود براك، لاحقاً، ان عدد المصابين من أفراد الجيش بلغ «العشرات»، جروح ثلاثة منهم خطيرة، حتى أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ (المصدر نفسه، ٢٧ / ١٩٨٨). ويدل كشف البيانات اليومية على مقتل اسرائيلي وجرح ٢٩ على الأقل خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ في شتى الجبهات، منهم ١٧ جريحاً اصيبوا خلال تمرّد سجناء «انصار – ٢» (المصدر نفسه، ٢١ / ١٩٨٨).

كما يلاحظ، في هذا السياق، وقوع صدامات كبيرة للغاية بين المتطاهرين المحتشدين وقوات الاحتلال المجحفلة، تسببت في اصابة العشرات من المواطنين في يوم واحد، مشلًا استشهاد ثلاثة فلسطينيسين وجرح ٧٢ بتاريخ العاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، وجرح ٥٢ آخرين في ٢٠ من الشهر ذاته. وعبرت هذه الارقام عن حدة، وشمولية، المواجهة، مثلما أوضحت حقيقة استشهاد المواطنين متأثرين بكثافة الغاز المسيل للدموع وضراوة «قتال الشوارع»، كما حصل بمقتل مواطنين اثنين في ١٩٨٨/١/١٣ (المصدر نقسه، ١٩٨٨/١/١٤). ودل لجوء العدو الى فرض نظام حظر التجول في القدس الشرقية، بعد احياء احكام الطوارىء الانتدابية القديمة، للمرة الاولى منذ ٢٠ سنة، على ملاقاة ذات درجة المقاومة الخطيرة في كافة أنحاء الارض المحتلة (المصندر نفسيه، ٢٠ و ۱۹۸۸/۱/۲۳). وابتكر المتظاهرون الأساليب لريادة فعالية وسائلهم البدائية لمواجهة العدو، أذ انتشرت النبال والمقاليع، وانتشر استخدام الكرات الحديدية كمقذوفات. ولعل جاء التعبير الاوضيح عن نجاعة المقاومة وفقدان العدو لكل السيطرة على الميدان وللمبادرة التكتيكية في اتباعه سياسة مطاردة المتظاهرين والمعروفين بنشاطهم الوطني الى منازلهم في اثناء منع التجول أو خلال الليل، بهدف تعريضهم للضرب المبرح وكسر الأطراف. واتبع

هذا الاسلوب في الاسبوع الثالث من كانون الثاني (يناير) فصاعداً، حيث أعلنت المصادر الطبية والصحف الاسرائيلية عن جبير كسور في اطراف ١٩٧ فلسطينيا خلال ٤٨ ساعة في ٢١ و ٢٢ من الشهر فحسب (السفير، ٢٣/١/١٨٨). وارتفع مجموع ضحايا المطاردة الاسرائيلية الى ٣٠٠ حتى ٢٧ الشهر، أضيف اليهم ٦٤ جريحاً في جوار القدس ومخيم شعفاط ليلة ٢٩ منه (المصدر نفسه، ۲۸ و ۱۹۸۸/۱/۳۰). أي ان السياسية الاسرائيلية اتخذت شكل الاستراتيجية العسكرية المضادة للعصابات، من خلال تعقب المقاومين الى ديارهم وشلّهم عن التحرك، وقد تجسّد الاسلوب ذاته في مراقبة الجوامع في القدس وقطاع غزة من قبل جنود يحملون قوائم بأسماء المشتبه بهم ويفتشون جميع المصلين البالغين ٣٥ سنة من العمار، أو أقل (المصدر نفسه، ١٩٨٨/١/١٠). وأدت حصيلة الاعتقالات، حتى التاسع من كانون الثاني (يناير)، الى وجود ألفى معتقل في السجون، ٣٠ منهم في الحجر الاداري، علماً بأن عدد المحتجزين ادارياً ارتفع الى ١٢٩ في ١٩٨٨/١/٢٧. وقد أقر وزير الدفاع رابين بوجود ١٩٧٨ معتقالًا فلسلطينياً، على الرغم من اطلاق سراح ۹۰۸ (المصدر نفسه، ۲۷ و ۱۹۸۸/۱/۲۸). ولم تكن هذه السياسات القمعية بلا عواقب محلية، اذ اعلن مئة جندى وضابط اسرائيلي من أفراد الاحتياط انهم لن يخدموا لقمع انتفاضة المناطق المحتلة لوتم استدعاؤهم الى الخدمة (هآرتس، ۲۵/۱۲/۱۹۸۷).

العمليات المسلحة في الداخل

على الرغم من انشغال الجماهير العريضة وأعضاء المنظمات الفدائية بمواجهة الجيش الاسرائيلي في الشوارع، فقد شجعت الانتفاضة على انتشار الاشكال الشعبية والعفوية القاومة الاحتلال خلال شهر كانون الثاني (يناير). فقد لجأ المتظاهرون، مراراً، الى قذف قنابل مولوتوف الحارقة ضد أفراد وآليات العدو، إلا أن الهام، في هذا الاطار، هو حالات القذف المخطط لها خارج سياق التظاهرات. فقد تعرضت دورية عسكرية لزجاجتي مولوتوف في مخيم بلاطة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨